

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



السبت 11 يونيو 2016 (السنة الثالثة والعشرون - العدد 6051)





في هذا العدد

الافتتاحية

02 تعزيز نموذج التسامح والتعايش الإماراتي

الإمارات اليوم

03 قيم الولاء والانتماء الراسخة

تقارير وتحليلات

04 فوز كلينتون بترشيح الحزب الديمقراطي... الأسباب والدلالات

05 الأضرار الناجمة عن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على الشرق الأوسط

06 زيارة نتنياهو لروسيا.. قراءة في الأهداف والدلالات

شؤون اقتصادية

07 سعر النفط يهبط 3% بفعل صعود الدولار وبنك أوف أمريكا يتوقع ارتفاع الأسعار منتصف عام 2017

متابعات إعلامية

08 وزارة التربية والتعليم ومركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية يتعاونان في تطوير منهج الدراسات الاجتماعية والتربية الوطنية



تعزيز نموذج التسامح والتعايش الإماراتي

تقدم دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً فريداً في التسامح والتعايش، يضمن لجميع الجنسيات التي تعمل على أراضيها العيش في وئام تام بغض النظر عن الاختلافات الثقافية والدينية فيما بينها، كما يجعل من الإمارات مقصداً مفضلاً للسياح والمثقفين والكتاب ورجال الأعمال الذين يجدون فيها بيئة مثالية للحياة والعمل تحت مظلة التعايش والتسامح التي تشمل الجميع من دون استثناء أو تفرقة لأي سبب كان، وهذا ناتج من سياسة حكيمة للقيادة الرشيدة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، تعلي من قيم التسامح والتعايش والمساواة بين جميع أفراد المجتمع. في هذا السياق فإن «البرنامج الوطني للتسامح»، الذي اعتمده مجلس الوزراء يوم الأربعاء الماضي، يمثل خطوة مهمة نحو تعزيز نموذج التسامح والتعايش الإماراتي، خاصة أنه يتبنى رؤية شاملة في هذا الشأن، تركز على تعزيز دور الحكومة كحاضنة للتسامح، وترسيخ دور الأسرة المترابطة في بناء المجتمع، وتعزيز التسامح لدى الشباب ووقايتهم من التعصب والتطرف، وإثراء المحتوى العلمي والثقافي، والمساهمة في الجهود الدولية لتعزيز التسامح وإبراز الدور الرائد للدولة في هذا المجال، كما يتضمن هذا البرنامج العديد من المبادرات المبدعة، لعل أبرزها: إنشاء «مجلس المفكرين للتسامح»، الذي سيضم الجهات ذات العلاقة، بالإضافة إلى نخبة من أهل العلم والخبرة والفكر والاختصاص، الذين سيعملون على المساهمة في وضع السياسات والاستراتيجيات التي تعزز التسامح واحترام التعددية الثقافية وتنفيذ العصية والكرهية والتطرف، فضلاً عن دور المجلس في تقديم المبادرات التي ستعزز التسامح وتنشر قيمه ومبادئه محلياً وإقليمياً ودولياً.

«البرنامج الوطني للتسامح»، وما يتضمنه من مبادرات نوعية (كمجلس المفكرين للتسامح، ومركز الإمارات للتسامح، وبرنامج المسؤولية التسامحية للمؤسسات، والميثاق الإماراتي في التسامح والتعايش والسلام)، يؤكد أن دولة الإمارات العربية المتحدة قادرة على تعزيز ثقافة التسامح والتعايش ليس في الداخل فقط، وإنما في المنطقة والعالم أجمع أيضاً، وهذا ما أشار إليه بوضوح صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، حينما أكد أن «دولة الإمارات العربية المتحدة تستمر بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان في إرساء مفهوم التسامح الذي أسس قواعده المغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، ليس على الصعيد المحلي فحسب، وإنما في ربوع المنطقة العربية والعالم».

وفي سياق الدور الرائد الذي تقوم به الإمارات في نشر قيم التسامح والتعايش، فإنها تحرص على إظهار الصورة الحضارية للدين الإسلامي الحنيف ومبادئه التي تحث على التسامح والابتعاد عن الغلو، باعتبارها من الوسائل الضرورية لمواجهة نزعات التطرف والتعصب التي تقف وراءها بعض القوى والتيارات المتشددة، وهذا ما عبّر عنه بوضوح صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، لدى استقباله أصحاب الفضيلة العلماء ضيوف صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، مؤخراً، حيث شدد سموه على «عظم المسؤولية الملقاة على عاتق العلماء تجاه المجتمعات الإسلامية بحكم علمهم ومعرفتهم الواسعة بنصوص الشريعة وأحكام الدين وأهمية دورهم في تبيان مقاصد الإسلام الحقيقية وقيمه السمحة وعظمة الإسلام في دعوته للتسامح والعدل والسلام والخير والتعايش والتصدي بحزم لانحرافات فرق الغلو والتطرف التي شوهدت صورة الإسلام وروحه السمحة».

لقد أخذت دولة الإمارات العربية المتحدة على عاتقها العمل على نشر قيم التسامح والوسطية والاعتدال في الداخل والخارج، بهدف تحقيق السلام العالمي، وهذا ما يتضح من مبادراتها المستمرة في الداخل لتعزيز منظومة هذه القيم، وكذلك من انخراطها الفاعل في كل جهد أو تحرك إقليمي أو دولي هدفه تعزيز الحوار والتفاهم بين الحضارات والثقافات والأديان، وهذا ما يجعلها نموذجاً عالمياً ملهماً للتسامح والتعايش.

قيم الولاء والانتماء الراسخة

يواصل أبناء الإمارات يوماً بعد يوم، تقديم الأدلة الدامغة على مدى حبهم وانتمائهم إلى هذا الوطن الغالي، وعظيم ولائهم ووفائهم لقيادتنا الرشيدة التي وضعت نصب عينيها منذ تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة في عهد المغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، رضاء المواطن وسعادته وتنميته وتمكينه غايةً أسمى لإطلاق مسيرة الاتحاد. واليوم، وفي وقت ترجمت فيه قيادتنا الرشيدة، وعلى رأسها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، رؤى السلف الحكيم نهجاً رائداً عبرت من خلاله بشعب الإمارات ليُتوج كأحد أسعد شعوب المعمورة، يتسابق أبناء وبنات الإمارات في جميع ميادين الحياة والعلم والعمل والتضحية لردّ الجميل إلى وطنهم، مسطرين عبر التفاهم خلف قيادتهم وتفانيهم في خدمة دولتهم وصون مكتسباتها، ملحمة وطنية عزّ نظيرها أبهرت القاصي والداني بما زخرت به من قوة التلاحم والتعاقد في «بيت متوحد» عصي على كل مكائد وشروخ الفتن.

ولا يختلف اثنان على أن ميدان الخدمة العسكرية كان ولا يزال، أحد أنبل الميادين التي يبرهن فيها أبناء الإمارات وبناته كل يوم على إيمانهم بقيم حب الوطن والتفاني في خدمته، والتضحية بالأرواح وبذل كل غالٍ ونفيس في سبيل الذود عنه والدفاع عن مكتسباته. وقد جاء قانون الخدمة الوطنية والاحتياطية الاتحادي الذي أصدره صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، في يونيو من عام 2014، تأكيداً لما ورد في المادة 43 من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، التي تنص على أن الدفاع عن الاتحاد فرض مقدس على كل مواطن وأداء الخدمة العسكرية شرف للمواطنين ينظمه القانون، وما وازاه وتلاه من ترحيب شعبي كبير والتفاف حقيقي أبداه أبناء الإمارات حول هذا القرار، ليعكس بكل فخر المعدن الأصيل للشعب الإماراتي الوفي لوطنه وقيادته والمستعد دوماً من دون أي تردد لتلبية النداء المقدس للمشاركة في قواتنا المسلحة درع الوطن الحامي لسيادته ومكتسباته.

وفي مارس الماضي، عندما أعلنت القيادة العامة للقوات المسلحة، ممثلة بهيئة الخدمة الوطنية والاحتياطية عن زيادة المدة القانونية للخدمة الوطنية، للمواطنين الذكور والإناث من حملة شهادة الثانوية العامة فأعلى، لتصبح 12 شهراً بدلاً من 9 أشهر، شهد القرار تفاعلاً إيجابياً واسعاً من قبل أبناء الوطن، الذين ثمنوا فرصة قضاء فترة أطول في الخدمة، واكتساب القيم وتنمية المهارات البدنية والعسكرية التي تصنع المواطنات والمواطنين الأقوياء، الذين تحتاج إليهم الإمارات في مسيرتها التنموية الطموحة.

ومما سيخلده التاريخ أن أبناء الإمارات ضربوا أروع الأمثلة في حب الوطن والاستعداد لتلبية ندائه، حيث إن بعض الذين لا تنطبق عليهم شروط أداء الخدمة العسكرية لتجاوزهم سن الثلاثين، طالبوا بإتاحة الفرصة لهم للمشاركة في هذه الخدمة، ولا ينبع هذا الحرص على الالتحاق بمدارس الرجولة والعزة والشرف من انتماء المواطن الإماراتي الكبير إلى وطنه، وثقته المطلقة بقيادته الرشيدة وولائه التام لقراراتها كافة وحسب، بل هو دليل صارخ أيضاً على مدى وعي وإدراك المواطنين للمخاطر والتحديات التي تتربص بدولتهم وأمتهم، ولا برهان أبلغ على ذلك، من تلاحم شعب الإمارات خلف قيادته الرشيدة عندما ارتأت ضرورة تلبية نداء الشعب اليميني الشقيق، حيث قدمت الإمارات ضمن صفوف التحالف العربي، كوكبة من الشهداء الأبطال الأبرار الذين ضحوا بأرواحهم الطاهرة في ميادين الواجب والعزة والشرف لتبقى راية الإمارات شامخة بالمجد حاضراً ومستقبلاً.

فوز كلينتون بترشيح الحزب الديمقراطي... الأسباب والدلالات

أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية السابق، هيلاري كلينتون، فوزها بترشيح الحزب الديمقراطي إلى انتخابات الرئاسة الأمريكية المقررة، نوفمبر المقبل، وذلك بعد فوزها على منافسها بيرني ساندرز بولاية نيو جيرسي، حيث عززت تقدمها وتجاوزت العدد المطلوب من المندوبين للفوز بترشيح الحزب، وبذلك تكون كلينتون أول امرأة تقود حزباً رئيسياً في السباق إلى البيت الأبيض. فما دلالات هذا الترشيح داخلياً؟ وهل تعكس تحولات مهمة في المجتمع الأمريكي؟



شؤون أخرى ربما أكثر أهمية كتولي أمريكيين من أصول إفريقية مناصب عليا. ثانياً، أن المجتمع قد مل النمط التقليدي في الوراثة السياسية. لقد خرجت كلينتون كما أوباما من طبقات متوسطة ولم يكن لهما جذور عائلية في السياسة، كما هو الأمر مثلاً بالنسبة إلى جورج دبليو بوش وغيره من الرؤساء الذين كانت عوائلهم تتمتع بنفوذ سياسي أو اقتصادي كبير أو من عائلات تولت مناصب قيادية في القوات المسلحة. ثالثاً، أن الخيارات التي كانت أمام الناخب الديمقراطي لم تكن كثيرة. فلم تكن هناك شخصيات بارزة في السباق باستثناء بيرني نفسه، الذي لم يكن أصلاً ديمقراطياً، بل كان عضو مجلس شيوخ مستقلاً، قرر الترشح عن الحزب عام 2015. وبرغم عراقته كمشرع، فإن وضعه كمستقل ربما أضعف حظوظه، برغم النتائج غير المتوقعة التي حققتها في السباق. رابعاً، هناك عامل نفسي ربما دفع الكثيرين من أعضاء الحزب الديمقراطي إلى تفضيل كلينتون، فهي زوجة رئيس سابق حقق إنجازات مشهودة على الصعيد الداخلي، خاصة في مجال الاقتصاد، وعلى الصعيد الخارجي، خاصة في مجال العلاقات مع أوروبا، ومن ثم فإن هذا الأمر، بالإضافة إلى كونها امرأة لها حضور اجتماعي وإنساني بارز، عندما كانت مشرعة وخلال وجودها كسيدة أولى وطروحاتها التي تهدف إلى خدمة الطبقات المتوسطة، كل هذا أسهم في تمكينها من تحقيق هذا الإنجاز التاريخي بحق.

لم يكن فوز كلينتون بالعدد المطلوب من المندوبين لضمان ترشيح حزبها لها للانتخابات الرئاسية المقررة في 8 نوفمبر المقبل سهلاً، فقد مر عبر طريق طويل وشاق من الانتخابات التمهيدية، حيث واجهت فيها منافسة حادة من منافسها الوحيد بيرني ساندرز. ولا شك في أن هذا الفوز يعتبر، كما وصفته كلينتون نفسها، تاريخياً بالفعل، فهذه هي المرة الأولى التي تتمكن فيها امرأة في أمريكا من تحقيق هذا الإنجاز. لقد خاض عدد غير قليل من النساء الانتخابات التمهيدية عن الحزبين الرئيسيين الجمهوري والديمقراطي وعن أحزاب أخرى أصغر، ولكنهم فشلوا جميعاً. فقد خاضت على سبيل المثال شيرلي تيشولم- التي كانت أول امرأة سوداء تنتخب لعضوية الكونجرس (مجلس النواب)- انتخابات الحزب لمنصب مرشح الرئاسة سنة 1972 وخسرت لمصلحة جورج ماكغفرن. كما خاضت مارغريت تشيز سميث الانتخابات التمهيدية في الحزب الجمهوري عام 1964 وخسرت. كما سبق لكلينتون نفسها أن خاضت الانتخابات التمهيدية عام 2008 أمام باراك أوباما وخسرت أيضاً. وها هي اليوم تحقق إنجازاً تاريخياً قد يمكّنها من تحقيق أكبر إنجاز تاريخي إذا ما فازت بالانتخابات الرئاسية وأصبحت أول امرأة تتولى الرئاسة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية.

لا شك في أن فوز كلينتون بترشيح حزبها هذا بعد كفاح شديد له دلالات مهمة: أولها، أن المجتمع الأمريكي نفسه يتغير. فبرغم أن أمريكا دولة ديمقراطية وتتمتع فيها المرأة بحقوق متساوية مع الرجل بشكل تام، وأن المرأة تتولى مواقع قيادية متقدمة جداً كحاكمة ولاية، ووزيرة خارجية، فلم تكن فكرة تولي امرأة الرئاسة في أقوى دولة في العالم أمراً يمكن أن يكون سهلاً في السابق. ومن ثم فإن تولي المرأة مناصب سيادية كوزيرة خارجية وأعلى منصب سياسي في أمريكا كرئيسة، يعني أن المجتمع الأمريكي أصبح متحرراً بشكل أكبر في هذا الشأن، وفي

الأضرار الناجمة عن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على الشرق الأوسط

أوضح الصحفي دومينيك دودلي في مقاله في مجلة «فوربس» أنه لم يتبق سوى أسبوعين أو أكثر على اقتراع المملكة المتحدة حول بقائها أو خروجها من الاتحاد الأوروبي. لقد كانت حملة طويلة ومريرة نوعاً ما، ولم يتمكن أحد الجانبين سواء المؤيدين للخروج أو المؤيدين للبقاء تفوقاً، ولكن تشير بعض الاقتراعات الأخيرة إلى ميل الجمهور نحو الانسحاب من الاتحاد الأوروبي.

لأنها لا تملك حق الوصول بحرية إلى السوق الأوروبية الموحدة. وقال عدد من البنوك الدولية الكبرى مثل «جيه بي مورغان»: إنه سيقوم بنقل بعض الموظفين والعمليات حال كانت هناك أغلبية تؤيد الانفصال. وهناك العشرات من الفروع لبنوك الشرق الأوسط في



لندن، وإذا ما تعرض وضع المدينة كمركز مالي بارز في أوروبا للضعف، فإنها لن تثير اهتمام تلك البنوك. وغالباً ما يفضل المواطنون الخليجيون الأثرياء إجراء بعض خدماتهم المصرفية الخاصة في لندن، وبرغم عدم اختفاء تلك الخدمات والتعاملات بصورة كاملة فإن من المرجح أن تصبح المدينة أقل جاذبية لبعض هذه الأعمال.

ويعتبر الشرق الأوسط شريكاً تجارياً مهماً بالنسبة إلى المملكة المتحدة، ولكنه ليس الأهم. وعلى الصعيد الإقليمي، فإن الشرق الأوسط يتقدم على دول جنوب الصحراء في إفريقيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ولكنه يلي أمريكا الشمالية وآسيا وبالطبع أوروبا. وفي العام الماضي ازداد حجم التبادل التجاري، حيث وصل حجم الصادرات التجارية بين بريطانيا ومنطقة الشرق الأوسط، إلى نحو 20 مليار جنيه إسترليني، مقارنة بمبلغ 12 مليار جنيه في الواردات. ويتركز أكبر فائض في حجم التبادل التجاري مع دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. ويرتبط الاتحاد الأوروبي باتحاد جمركي مع تركيا، واتفاقات التجارة التفضيلية مع معظم الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك الجزائر ومصر ويحاول الاتحاد الأوروبي إبرام اتفاق للتجارة الحرة مع دول «مجلس التعاون لدول الخليج العربية» الست منذ عام 1988، إلا أن تلك المحاولات قد فشلت.

ويرى الكاتب أن المملكة المتحدة يمكنها التفاوض حول صفقاتها التجارية الخاصة بها حال خروجها من عضوية الاتحاد الأوروبي، ولكن من أجل تحقيق المزيد من النجاح فإنه سيتعين عليها تجاهل بعض القضايا التي حالت من دون عقد صفقات شاملة مع الاتحاد الأوروبي في الماضي.

وقد أدت احتمالات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى إثارة مشاعر الكثيرين حول العالم بمن فيهم: قاطنو الشرق الأوسط، خاصة أن هذا الموضوع يؤثر بعض المشكلات المحتملة الواضحة من حيث السفر، والعقارات، والخدمات المصرفية والتجارية وغيرها

من القطاعات التي ستتأثر بهذه الخروج. وهناك مشاعر القلق التي تعترى شركات الطيران الخليجية حول ما يعنيه خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بالنسبة إلى عمل هذه الشركات، خاصة إذا ما أصبحت المملكة المتحدة خارج الأجواء المفتوحة بموجب الاتفاقية الموقعة بين الاتحاد الأوروبي وشركات الطيران الخليجية. ونقلت صحيفة «ذا ناشيونال» الإماراتية عن جيمس هوجن، الرئيس التنفيذي لشركة «طيران الاتحاد»: إن الوضع «يجعل الناس أكثر قلقاً».

وقد أعلنت المفوضية الأوروبية في السابع من الشهر الحالي أنها ستبدأ التفاوض حول اتفاقيات جديدة بشأن الطيران على مستوى الاتحاد الأوروبي مع تركيا وقطر والإمارات العربية المتحدة وأعضاء كتلة «الآسيان». وسوف تكون هناك صفقات منفصلة مع المملكة المتحدة حال خروجها من عضوية الاتحاد الأوروبي. أما بالنسبة إلى المستثمرين العقاريين فإن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيشكل ضربة كبيرة لهم، حيث تعتبر لندن منذ فترة طويلة وجهة مفضلة للمستثمرين من الشرق الأوسط، الذين أنفقوا المليارات من أجل شراء العقارات السكنية والتجارية في أنحاء العاصمة البريطانية. أما الصفقات الجديدة فهي معلقة في الوقت الراهن، في حين يرقب المستثمرون نتيجة الاقتراع يوم 23 يونيو الجاري وفي حال التصويت على الخروج من الاتحاد الأوروبي، فإن أسعار العقارات ستتنخفض جراء ذلك. وتقول دانا سالباك، رئيسة قسم أبحاث منطقة الشرق الأوسط في مؤسسة «نايت فرانك» للعقارات: «إننا نرى أن عدداً من المستثمرين اعتمدوا نهج الانتظار والترقب عندما يتعلق الأمر بقرارات العقارات التي يملكونها في لندن».

ويرى الكاتب أن دور لندن كمركز مالي دولي سيضعف

زيارة نتنياهو لروسيا.. قراءة في الأهداف والدلالات

تشكل الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، إلى موسكو يوم الإثنين الماضي، نقلة نوعية في مسار العلاقات الثنائية بين الدولتين، وتجسد التقارب المتنامي بينهما إزاء العديد من قضايا المنطقة.

قضايا المنطقة، ولاسيما الأزمة السورية التي أصبحت موسكو تتحكم في كثير من أوراقها في الآونة الأخيرة. في هذا السياق، فإن هناك من يرى أن الوجود الروسي في سوريا بات يشكل ضماناً مهمة لأمن إسرائيل، ويحول بينها وبين مصادر



تنطوي الزيارة التي قام بها نتنياهو إلى موسكو، واستمرت يومين، على أهمية كبيرة، ليس للتوقيت الذي جاءت فيه فقط، حيث تشهد المنطقة العديد من التطورات التي لا يمكن للدولتين تجاهلها، وإنما لأنها تجسد التطور المتنامي في العلاقات

بين الدولتين في الآونة الأخيرة أيضاً وخاصة منذ تسلّم الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، مقاليد السلطة في عام 2000، حيث عمل على تطوير العلاقات مع إسرائيل في المجالات كافة. ومن المقرر أن تحتفل الدولتان في أكتوبر المقبل بمرور 25 عاماً على استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما، التي تمت إعادة تأسيسها في عام 1992، بعد أن كانت قد قُطعت من جانب الاتحاد السوفيتي السابق في أعقاب الحرب الإسرائيلية - العربية عام 1967.

هذه الزيارة يمكن قراءتها من زوايا عدة: الأولى، أنها تستهدف الارتقاء بمسار العلاقات بين الدولتين، وهو ما أكدته تصريحات كل من الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، ورئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، فالأول أكد أن روسيا تولي أهمية كبيرة للعلاقات مع إسرائيل، ليس لأنها واحدة من الدول الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط فقط، ولكن انطلاقاً من العلاقات التاريخية بين البلدين أيضاً. فيما أعرب نتنياهو عن دعمه لتطوير العلاقات بين روسيا وإسرائيل، مؤكداً أن «تعزيز العلاقات مع روسيا هو عامل الأمن القومي الحاسم الذي أنقذ الدولة اليهودية من مواجهة على الحدود الشمالية للبلاد».

وهناك العديد من المؤشرات التي تعكس التقارب المتنامي بين الدولتين، فهناك اتفاق بينهما بشأن السفر السياحي من دون الحاجة إلى تأشيرة لمواطنيهما، كما أن اللغة الروسية هي اللغة الثالثة الأكثر تداولاً في إسرائيل بعد العبرية والإنجليزية، كما شهدت المبادلات التجارية بين الدولتين زيادة ملحوظة، وأصبحت تتخطى قيمتها 3 مليارات دولار عام 2014. وفي المجال العسكري، باعت إسرائيل أواخر عام 2015 عشر طائرات استطلاع من دون طيار لروسيا، بالرغم من مخاوف إسرائيل بشأن العلاقات العسكرية والسياسية التي تجمع روسيا بإيران. ثانيها، تأتي هذه الزيارة في إطار التنسيق بين الدولتين حول

التهديد التي قد تنجم عن تفاقم الأوضاع في سوريا. فضلاً عن ذلك، فإن إسرائيل تستهدف من وراء هذه الزيارة، بحسب ما ذكرته صحيفة «التايمز» البريطانية مؤخراً، تعزيز التحالف مع بوتين لكبح جماح «حزب الله» اللبناني، حيث تتخوف حكومة نتنياهو أن يعطي تقدم «حزب الله» لمسلحيه موطناً قدم في مرتفعات الجولان، ما قد يجعلهم في مواجهة مباشرة مع القوات الإسرائيلية المتمركزة هناك.

أما الزاوية الثالثة، فإنها تتعلق بالتغيرات الاستراتيجية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، فمع الانسحاب التدريجي للولايات المتحدة منها، وسعي روسيا لملء هذا الفراغ، تدرك إسرائيل أهمية التنسيق مع موسكو وتعزيز العلاقات معها خلال الفترة المقبلة، ضماناً لمصالحها في أي ترتيبات مستقبلية، سواء تلك الخاصة بالأزمة السورية أو بعملية سلام الشرق الأوسط التي تسعى أطراف عربية ودولية إلى استئنافها، خاصة أن روسيا تطمح إلى لعب دور رئيسي في هذه العملية.

وأخيراً، برغم ما تشهده العلاقات الإسرائيلية - الروسية من تطور ملحوظ في المجالات كافة، ومن تقارب في الرؤى إزاء العديد من قضايا المنطقة، فإن هناك بعض القضايا الخلافية فيما بينهما، تتعلق بالأساس بالعلاقات مع كل من إيران وحركة «حماس»، فكما هو معروف، فإن إسرائيل تنظر بقلق إلى العلاقات المتنامية بين روسيا وإيران، وخاصة في المجال الدفاعي، وكثيراً ما أبدت تحفظها على صفقات الأسلحة التي تبرمها الدولتان، حيث عارض نتنياهو صفقة بيع صواريخ «إس 300» الروسية لإيران، واعتبر أنها ستزيد من عدائية إيران. أما فيما يتعلق بحركة «حماس»، ففي الوقت الذي تعتبرها إسرائيل حركة إرهابية، فإن روسيا تؤكد مراراً أنها ليست منظمة إرهابية، وكثيراً ما تستقبل قادتها.

سعر النفط يهبط 3% بفعل صعود الدولار وبنك أوف أمريكا يتوقع ارتفاع الأسعار منتصف عام 2017

لها في شهر. وهبطت عقود النفط الخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط 1.49 دولار أو 3% إلى 49.07 دولار للبرميل عند التسوية مسجلة أكبر هبوط منذ مطلع إبريل الماضي. من جهة أخرى قال بنك أوف أمريكا «ميريل



تراجعت أسعار النفط الخام 3% عند التسوية، يوم أمس الجمعة، بعد بيانات تُظهر ارتفاع عدد منصات الحفر النفطية العاملة في الولايات المتحدة للأسبوع الثاني على التوالي، وصعود سعر الدولار فيما أثر في الطلب. وتراجعت أسعار الأسهم

لينش» إنه يتوقع أن يبلغ سعر النفط الخام العالمي «برنت» 70 دولاراً للبرميل في منتصف عام 2017. وأضاف أنه من المتوقع أن يبلغ متوسط سعر النفط الخام 61 دولاراً للبرميل في العام المقبل مع تحول سوق النفط العالمية إلى العجز.

الأمريكية أكثر من 1%، فيما دفع المستثمرين إلى جني أرباح من العقود الآجلة لنفط خام «برنت» والنفط الخام الأمريكي قبيل عطلة نهاية الأسبوع. وانخفضت العقود الآجلة لنفط خام «برنت» 1.41 دولار أو نحو 2.7% عند التسوية إلى 50.54 دولار للبرميل مسجلة أكبر انخفاض

الكويت تنضم رسمياً إلى اتفاقية التعاون بشأن براءات الاختراعات

انضمت الكويت رسمياً إلى اتفاقية التعاون بشأن براءات الاختراعات التي من شأنها أن تسهل طريقة الحفاظ على حقوق براءات الاختراع في الدول المنضمة إليها، وتسمح بالحفاظ على حقوق الحماية للمخترعين. وقال مندوب دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في جنيف، السفير جمال الغنيم، في تصريح لوكالة الأنباء الكويتية «كونا»، أمس، إثر تسليم وثيقة اعتماد الكويت للاتفاقية إلى المدير العام لـ «منظمة الملكية الفكرية»، فرانسيس غوري، إن الكويت قطعت شوطاً كبيراً في مجال تنظيم الملكية الفكرية والصناعية بشكل عام وبراءة الاختراع بشكل خاص بانضمامها إلى الاتفاقية.. مشيراً إلى أن دولة الكويت بانضمامها إلى هذه الاتفاقية تكون قد انضمت أيضاً إلى اتحاد واسع يعرف بـ «الاتحاد الدولي للتعاون في مجال البراءات»، الذي يهدف إلى التعاون في مجال البحث والفحص للطلبات الخاصة بحماية الاختراعات وتقديم خدمات فنية خاصة. وأكد أن هذه الخطوة تؤكد مستوى الإنجاز الذي تحقق على صعيد قضايا التجارة الدولية وتشجيع الاستثمار في دولة الكويت من خلال الحفاظ على قضايا الملكية الفكرية.



الذهب يرتفع إلى أعلى سعر في 3 أسابيع و«وول ستريت» تنخفض ومخاوف من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي



تعافى سعر الذهب ليسجل مستوى مرتفعاً جديداً في ثلاثة أسابيع، أمس الجمعة، بدعم عزوف المستثمرين عن المخاطرة الذي عزز الإقبال على المعدن النفيس ليتجه صوب

تحقيق مكاسب للأسبوع الثاني على التوالي. وارتفع الذهب، الذي يعتبر ملاذاً آمناً، بنحو 2% هذا الأسبوع إثر بيانات أضعف من المتوقع للوظائف الأمريكية قلصت توقعات رفع الفائدة. من جهة أخرى انخفضت الأسهم الأمريكية للجلسة الثانية على التوالي، يوم أمس الجمعة، مع استمرار تراجع أسعار النفط وتزايد مخاوف المستثمرين بشأن الاقتصاد العالمي قبيل استفتاء على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وقد تراجع المؤشر «داو جونز» الصناعي 119.85 نقطة بما يعادل 0.67% ليغلق عند 17865.34 نقطة، وهبط المؤشر «ستاندرد آند بورز 500» بمقدار 19.14 نقطة أو 0.92% ليسجل 2096.07 نقطة، ونزل المؤشر «ناسداك» المجمع 64.07 نقطة أو 1.29% إلى 4894.55 نقطة.

وزارة التربية والتعليم ومركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية يتعاونان في تطوير منهج الدراسات الاجتماعية والتربية الوطنية



في إطار اهتمام القيادة الرشيدة لدولة الإمارات العربية المتحدة بتطوير منظومة التعليم، وخاصة فيما يتعلق بتطوير المناهج، جاء مشروع التعاون بين وزارة التربية والتعليم و«مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية» لتطوير منهج الدراسات الاجتماعية والتربية الوطنية للصفوف العليا من الصف التاسع إلى الصف الثاني عشر، الذي من المقرر أن يتم تدريسه بدايةً من العام الدراسي المقبل 2016/2017.

ويهدف مشروع التعاون بين وزارة التربية والتعليم، و«مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»، إلى تطوير منهج الدراسات الاجتماعية والتربية الوطنية، وتوسيع مدارك الطلاب وتعزيز قيم المواطنة والانتماء وحب الوطن لديهم. وذلك عبر تدريس كتب علمية خارجية تتعلق بفروع مادة الدراسات الاجتماعية والتربية الوطنية، وبما يتوافق مع رؤية القيادة الرشيدة لدولة الإمارات العربية المتحدة، التي تجسدها مبادرة «الإمارات تقرأ»، والمواصفات التي تنشدها في شأن تخريج جيل جديد من الطلاب المؤهلين، والقادرين على الفهم والبحث والتحليل، والمسلحين بالأفكار والقيم التي تحض على التسامح وقبول الآخر والانفتاح على الثقافات الأخرى، ومن يمتلكون مهارات النقد البناء، بعيداً عن الحفظ والتلقين.

المواطنة، وكيفية ترسيخ هذه القيم وممارستها، وكيفية بناء الشخصية السوية للطلاب بشكل خاص، والشباب وصغار السن بشكل عام، والذين هم قادة المستقبل. كما سعت هذه المبادرة إلى بناء منهج متطور لمادة الدراسات الاجتماعية والتربية الوطنية، يركز على إبراز أساسيات المعرفة ومصادرها الرئيسية، وتوفير فرص التعلم الذاتي والمستمر، وتعزيز قدرات الطلاب على حل المشكلات واتخاذ القرار، وتقبل الرأي والرأي الآخر، وتعزيز أساليب عرض الأفكار وتفسيرها، ومهارات الاستماع لوجهات النظر المختلفة، واستخلاص النتائج والعبر والدروس المستفادة، إلى جانب تعزيز قيم العمل بروح الفريق.

وقد تمت عملية تطوير منهج الدراسات الاجتماعية والتربية الوطنية بالتعاون بين وزارة التربية والتعليم، ومركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، في شأن اختيار الكتب العلمية الخارجية التي يتم تدريسها، وقد روعي خلال عملية الاختيار أن تكون هذه الكتب قادرة على تحقيق الأهداف الوطنية المنشودة، وأن تكون قد حظيت بقدر كبير من الثقة، لما تتضمنه من قيم وأخلاقيات تراعي المصلحة الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مع الأخذ في الاعتبار أهمية الموقع الذي تحتله مادة الدراسات الاجتماعية والتربية الوطنية في هذا الإطار، باعتبارها محور ارتكاز جميع المناهج التعليمية التي تهتم بترويض قيم الهوية الوطنية وقيم

ولقد حرصت وزارة التربية والتعليم في تعاونها مع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، على أن تكون عملية تطوير منهج الدراسات الاجتماعية والتربية الوطنية وفق رؤية طموحة تسعى إلى بناء جيل جديد من المواطنين، ينطلق إلى المعرفة بإرادة ذاتية، ووعي بأهمية العلم وقيمه، ودور القراءة في بناء الإنسان الإماراتي القادر على بناء وطنه الذي يتطلع بدوره إلى التميز بين الأمم.

هذا المشروع في مجمله يسعى إلى ترجمة مفردات مادة الدراسات الاجتماعية والتربية الوطنية إلى واقع وممارسة، وغرس القيم الحميدة في نفوس أبناء الوطن،

مشروع تطوير مادة الدراسات الاجتماعية والتربية الوطنية للصفوف العليا من الصف التاسع إلى الصف الثاني عشر، يعدّ من المشروعات الفكرية البالغة الأهمية التي تعمل الوزارة على إنجازها على النحو الأكمل؛ وذلك للارتباط الوثيق بين هذه المادة وقضية الهوية الوطنية، التي تأتي في صدارة اهتمامات القيادة الرشيدة لدولة الإمارات العربية المتحدة، التي لا تدخر جهداً لتطوير العملية التعليمية التي تشكل أساس عملية التنمية. وأضاف معاليه أن هذا المشروع الكبير، هدفه الارتقاء بالقدرات العلمية والفكرية للطالب الإماراتي وترسيخ انتمائه إلى وطنه وقيادته الرشيدة، مؤكداً أن ذلك المشروع يأتي في إطار مبادرة «الإمارات تقرأ»، ومن ثم، فهو يندرج ضمن أولويات العمل الوطني خلال المرحلة الحالية.

وقد أكد سعادة الدكتور جمال سند السويدي، مدير عام مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أن التعاون بين المركز ووزارة التربية والتعليم في مجال تطوير مادة الدراسات الاجتماعية والتربية الوطنية، للصفوف العليا من الصف التاسع إلى الصف الثاني عشر، يأتي من منطلق إيمان المركز بأهمية التعاون والتكامل بين مؤسسات الدولة المختلفة؛ من أجل تحقيق الأهداف الوطنية العليا، وخاصة إذا كانت ترتبط بأبنائنا الطلاب في هذه المرحلة الدراسية المهمة، التي تمثل مرحلة تشكّل الوعي والإدراك المعرفي لهم.

وأشار سعادة الدكتور جمال سند السويدي، إلى أن تطوير مادة الدراسات الاجتماعية والتربية الوطنية أمر ينطوي على أهمية كبيرة؛ لأن هذه المادة ترتبط بالهوية الوطنية، ومن خلالها يمكن ترسيخ قيم الولاء والانتماء والتضحية من أجل وطننا الغالي في نفوس الطلاب، وربما الأهم أيضاً، هو النظر إلى أن هؤلاء الطلاب في هذه المرحلة العمرية الحساسة قد يكونون عرضة للاستهداف من جانب بعض التنظيمات المتطرفة، التي قد تسعى إلى غسل أدمغتهم، وبث قيم هدّامة ومغلوبة بينهم؛ الأمر الذي يجعل من تحصين هؤلاء الطلاب ضد هذه الأفكار المسمومة أولوية ملحة لنا جميعاً؛ وهذا هو الهدف الذي عملنا من أجله؛ كي تكون مادة الدراسات الاجتماعية والتربية الوطنية أداة تنشئة سليمة، وحصناً منيعاً أمام تسلل أي أفكار هدامة إلى الطلاب.

وتعميق روح المسؤولية لديهم، وجعلهم قادرين على التعلم بأنفسهم، وممارسة المواطنة السليمة كسلوك يومي، تحقيقاً لرؤية القيادة الرشيدة، التي تعي أهمية العلم والقراءة في بناء الأمم والأوطان المتطورة والراقية. وبهذه المناسبة أعرب معالي حسين بن إبراهيم الحمادي، وزير التربية والتعليم، عن سعاداته الغامرة بمشروع التعاون بين الوزارة ومركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، في مجال تطوير مادة الدراسات الاجتماعية والتربية الوطنية للصفوف العليا «من الصف التاسع إلى الصف الثاني عشر»، وذلك عن طريق تدريس كتب علمية خارجية تتعلق بفروع المادة، مؤكداً أن الوزارة تعمل بشكل متواصل على مد جسور التعاون مع المؤسسات الوطنية المختلفة على النحو الذي يكفل تبادل الخبرات بين هذه المؤسسات، وهو ما يصب في نهاية المطاف في دعم عملية التنمية الشاملة التي تعيشها دولة الإمارات العربية المتحدة، بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله. وثمّن معالي حسين بن إبراهيم الحمادي الدور الذي يقوم به مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ومديره العام سعادة الدكتور جمال سند السويدي، في خدمة مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة، وما يقوم به المركز من دور رائد في دعم عملية صنع القرار بالدولة، وكذلك الدور الطبيعي للمركز في مجال البحث العلمي، من خلال دراسة القضايا المعاصرة بالأساليب المنهجية، وانعكاساتها على دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقتي الخليج والشرق الأوسط.

وأشاد معاليه بالإصدارات التي ينشرها المركز، مشيراً إلى أنها تمثل مادة ثرية ستتم الاستفادة منها وتوظيفها على النحو الأمثل فيما يخص مشروع التعاون بين الوزارة ومركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، في مجال تطوير مادة الدراسات الاجتماعية والتربية الوطنية للصفوف العليا. وقال معالي حسين بن إبراهيم الحمادي، وزير التربية والتعليم: إن المركز أصبح مؤسسة علمية مرموقة نفخر بها، داعياً المؤسسات الوطنية كافة، إلى ضرورة الاستفادة مما ينتجه المركز من بحوث ودراسات علمية رصينة في مختلف المجالات.

وأشار معالي حسين بن إبراهيم الحمادي، إلى أن

وفعالياته على اتصال مستمر بقضايا المجتمع في حاضره ومستقبله، كما اهتم ببناء شراكات فعّالة مع المؤسسات الوطنية الأخرى، وفي مقدمتها وزارة التربية والتعليم، وغيرها من الجهات المعنية بقضية التعليم في الدولة؛ حيث يعمل وفق فلسفة محدّدة، وهي أنه يوجد في مجتمع له أولوياته وتحدياته ومشكلاته، وقيمة أيّ مؤسسة تتبع في المقام الأول من تفاعلها مع مشكلات مجتمعها وطموحاته، وسعيها إلى الإسهام الفاعل في وضع أطر التعامل معها، واستراتيجياتها.

وأكد سعادة الدكتور جمال سند السويدي، أن اهتمام المركز بقضية التعليم ينبع من إيمانه بأن التعليم الذي يعتبر الركيزة الأساسية التي قامت عليها مسيرة النهضة والتحديث، وهو البوابة التي عبرت من خلالها مجتمعات كثيرة إلى مضمار التقدّم، وحجزت لنفسها مكاناً متميزاً على الخريطة العالمية، وهذا ما تدرّكه قيادتنا الرشيدة برئاسة سيدي صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- وتعمل من أجله، حيث تضع تطوير التعليم في مقدّمة أولوياتها، وتحرص على توفير كل ما من شأنه الارتقاء بالمستوى التعليمي، وضمان حصول المواطنين والمواطنات على تعليم حديث يأخذ بأرقى المعايير العالمية؛ وهو ما ينعكس بالإيجاب على واقعنا التعليمي الذي يتطور باستمرار ولا يتوقف عن المضي قدماً إلى الأمام، وخاصة أن «رؤية الإمارات 2021»، التي تهدف إلى جعل دولة الإمارات العربية المتحدة من أفضل دول العالم لدى الاحتفال بمرور 50 عاماً على تأسيس دولة الاتحاد، من أهم أولوياتها إيجاد نظام تعليمي من الطراز الأول، وبناء اقتصاد قائم على المعرفة، وتوظيف الطاقات الكامنة للكوادر البشرية المواطنة.

واختتم سعادة الدكتور جمال سند السويدي تصريحه قائلاً: «بهذه المناسبة نقدّم الشكر لوزارة التربية والتعليم، وعلى رأسها معالي حسين بن إبراهيم الحمادي، وزير التربية والتعليم، وذلك على الثقة التي تم إيلاء مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية بها، في تنفيذ هذا المشروع الوطني المهم، الذي نتمنى أن يسهم في تعزيز مسيرة التنمية الشاملة والمستدامة في الدولة، وأن يكون بداية لمشروعات أخرى مماثلة بين المركز والوزارة، والجهات والهيئات الوطنية المختصة كافة».

وأضاف سعادة الدكتور جمال سند السويدي، أن تطوير مناهج الدراسات الاجتماعية والتربية الوطنية، يمثل توجّهاً إيجابياً نحو صياغة مناهجنا الدراسية بروح وطنية طموح، تعلي من قيم الانتماء والعطاء والوفاء للوطن، والولاء لقيادتنا الرشيدة، برؤية وطنية طموح، تسعى إلى بناء جيل ينطلق إلى المعرفة بإرادة ذاتية ووعي بأهمية العلم والقراءة في بناء وطن يتطلّع إلى التميز والابتكار والإبداع، بما يواكب مبادرة تخصيص عام 2016 «عاماً للقراءة»، التي أطلقها سيدي صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- لتمثل خطوة جديدة في مسيرة دولة الإمارات العربية المتحدة، نحو ترسيخ ثقافة العلم والمعرفة والاطّلاع على ثقافات العالم في نفوس المواطنين والمقيمين، عبر سلسلة من المبادرات والمشروعات الثقافية والفكرية والمعرفية.

وأشاد سعادة الدكتور جمال سند السويدي، بهذه المبادرة البناءة؛ بصفقتها تجسّد الاهتمام الاستثنائي من جانب القيادة الرشيدة بأهمية القراءة ودورها في تشكيل الوعي المعرفي والثقافي لدى الطلاب وأفراد المجتمع بوجه عام؛ ولهذا كان الحرص على أن يكون تطوير مادة الدراسات الاجتماعية والتربية الوطنية، متواكباً مع هذه المبادرة، من خلال تدريس كتب علمية خارجية تتعلّق بفروع المادة؛ تشجيعاً للطلاب على القراءة من مصادر متنوّعة ومتعدّدة، وبما يسهم في تعلّمهم بشكل ذاتي ومستمر، وينمي قدراتهم على حل المشكلات وإبداء الرأي بكل وضوح، مع تقبّل وجهات النظر الأخرى، وتقبل الآخرين، وبما يسهم في تشكيل أجيال ليست صالحة وذات هوية أصيلة فحسب، وإنما تشكيل أجيال تستوعب المتغيّرات والتحوّلات العالمية المتتالية من حولها؛ حتى تكون قادرة على استكمال مسيرة التنمية الشاملة في الدولة خلال المرحلة المقبلة أيضاً.

وشدّد سعادة الدكتور جمال سند السويدي، على أن «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»، يضع خبراته وكوادره البشرية والعلمية والفنية دائماً أمام مختلف المؤسسات الوطنية، ويعمل لمساعدتها على تحقيق أهدافها المختلفة، بما يصبّ في نهاية المطاف في خدمة الأهداف العليا للوطن، مشيراً إلى أن المركز حرص، منذ إنشائه، على أن تكون خدمة المجتمع أحد أهم مجالات اهتماماته، وأن تكون بحوثه ودراساته